التشكوك على جالينوس
بين [الرازى] و[ابن رشد]

أ. د/ مصطفى لبيب عبدالغنى(*)

مقدمة:

طائفة من التصورات الأساسية يلزم اعتبارها فى دراسة قضايا العلم العربى، لعل من أبرزها:

أولا: إن المعرفة العلمية فى جوهرها ليست خلقًا من عدم ولكنها تراكم واتصال؛ وعلى ذلك فالأصالة التامة أو الإبداع الخالص مجرد وهم لايتفق مع تطور الحضارات ومساراتها فى التأثير والتأثر، ما دامت بذور القديم ودورة حياته حاضرة فى الجديد. ونحن لو لم نقف على أكتاف السابقين ما رأينا أبعد مما رأوا.

ثانيا: إن العلم وراثة كريمة يقترن بها توقير السلطة العلمية للسابقين، بيد أن تحقيق التوازن بين توقير السلطة العلمية والتحرر بإزائها ـ آية العبقرية المبدعة التي تعى نسبية المعرفة وصيرورتها الدائمة. وهذا أمر قد يغيب عن الكثيرين مِمَّنْ لهم ولع بالعدّ والإحصاء، ورصد التشابه فى الرؤى، وحصر ذكر من سبق فى أى نص لاحق؛ ذلك أن العبرة الحقيقية ليست فى ترديد العبارات ولا فى كثرة النقول عن السابقين أو فى قلتها، وإنما هى فى جودة الفهم وحسن التوجيه، وفى القبول أو الردّ على بصيرة. وفرق بين الاستثمار الأمثل للتراث وبين التهوين من شأنه أو إجهاضه بدعوى التجديد.

ثالثا: إن ردَّ الموروث قبل فهمه، والوقوف على كنهه، والاستيعاب لما بقى على الأقل من مكوناته بقدر الطاقة ـ أمرٌ لايصدر إلا عن ضلال عقلى وضعف أخلاقى.

رابعًا: إن الإنجاز الحضارى الإسلامى ـ علما وفلسفة ـ يكشف من بداياته عن تعدّد منابعه وتعقد مكوناته: وعلى ذلك فالنظرة المبتسرة إليه أو النزعة الانتقائية التي تركز على جانب منه هى أبعد ما تكون عند تقديم صورة صادقة عنه، وغالبا ما تكشف عن رغبة متهورة فى تقويم التراث لحساب غيره. ونحن الآن أحوج ما نكون إلى البحوث الجزئية الدؤوبة، وإلى الابتعاد عن إصدار الأحكام الكلية عن مجموع تراثنا أو عن رافد من روافده؛ وتلك الأحكام ـ بطبيعتها ـ لا يكون فيها على الأرجح من العلم الصحيح بموضوعها إلا أقلّ القليل.

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية وتاريخ العلوم عند العرب ـ كلية الآداب، جامعة القاهرة.

خامسًا: إن كبار العلماء فى الحضارة الإسلامية كانوا ـ على خلاف ما يظن بعض الباحثين ـ على وعى بالفرق بين المعرفة الإنسانية فى ذاتها، وبين تجلياتها فى نظرية ما من النظريات؛ وعلى ذلك فلم يكن رد نظرية بعينها مصادرة على الموضوع العلمى بما هو كذلك، كما لم تكن علاقة النظرية أو المذهب علاقة هوية وتطابق مع المعرفة الإنسانية، من حيث هى موضوع يرتبط به وسائل متجدِّدة وغايات يتم على الدوام تحديدها، وذلك فى علاقة جدلية بين مكوناتها الثلاثة هذه. واقترن بذلك الوعى نجاحُ هؤلاء العلماء فى الابتعاد عن الوقوع فى التقليد المحض، أو الانصياع للإيهام الحادث عن كل ما هو غريب وجديد، واعتباره غاية فى ذاته وليس مجرد مناسبة للفهم والتحصيل، وتلمسُ حقائق المطلوبات لا الانسياق وراء شعارات أو صيغ جامدة ليس لها فى موازين العقل الراجح سلطان.

* * *

الشكوك على جالينوس:

شكوك المسلمين على جالينوس ـ رمز السلطة العلمية فى العصرين الهيلّنستى والإسلامى وحتى بدايات العصور الحديثة ـ هى مظهر حيوية العقل العلمى فى زمانه واستقلاله وجرأته.

لم تكن هذه الشكوك مقصورة على الآراء الطبية ـ وقد استقر عند المسلمين كما كان الشأن عند اليونان وجوبُ أن يكون الطبيب الفاضل فيلسوفا؛ إذ الفلسفة هى صناعة الصناعات وحكمة الحِكَم ـ وإنما شملت آراء جالينوس الفلسفية كذلك. ولقد كان الحكيم المسلم فى الأغلب أحد رجلين: إما طبيب متفلسف كأبى بكر الرازى، أو فيلسوف متطبب كابن رشد. والحقيقة أن كلا الرجلين حاولا قدر الاستطاعة إقامة علم الطب على دعائم منهجية راسخة تجاوزا بها ـ كثيرا ـ ما انتهى إليه طب جالينوس.

* * *

وللشكوك على جالينوس مسارات ضاربة الجذور فى تاريخ النقد العلمى والفلسفى فى الحضارتين: الهيلنستية والإسلامية على السواء؛ إذ نقد جالينوس الإسكندرُ الأفروديسى (القرن الثالث الميلادى)[1]، وعارضه يحيى النحوى الإسكندرانى (ازدهر

---

(١) يورد ابن أبى أصيبعة من كتابات الإسكندر الأفروديسى النقدية على جالينوس: «مقالة فى أن الإبصار لا يكون بشعاعات تنبث من العين والردّ على منّ قال بانبثاث الشعاع»، و«مقالة فى الردّ على جالينوس فى المقالة الثامنة من كتابه البرهان»، و«مقالة فى الرد على جالينوس فيما طعن على قول أرسطوطاليس أن كل مايتحرّك فإنما يتحرك عن محرك»، و«مقالة فى الردّ على جالينوس فى مادة الممكن». عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، ص ١٠٦ ـ بتحقيق نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.

فى القرن السادس الميلادى)[١]، وأثار جابر بن حيان (فى القرن الثامن الميلادى) لأول مرة فى الحضارة الإسلامية - فيما نعلم - شكوكًا قوية على جالينوس[٢].

وفى القرن التاسع الميلادى يظهر كتاب أبى بكر الرازى «الشكوك على أفضل الأطباء جالينوس»[٣]، وذلك فضلا عن الانتقادات الكثيرة على جالينوس التى أوردها الرازى فى العديد من كتبه[٤]. ونحن نجد فى كتاب «الشكوك» انتقادات للكثير من الآراء الفلسفية والطبية الواردة فى أكثر من ستة وثلاثين عملا من أعمال جالينوس التي نقلت إلى العربية، كما أن الرازى لا يستثنى من شكوكه عددًا من أبرز رموز الحضارة اليونانية، وفى مقدمتهم أرسطو وإقليدس وأبرقلس، فضلاً عن انتقاداته لكثير من السابقين عليه والمعاصرين له من مفكرى الإسلام[٥].

وقد انتصر لجالينوس علىُّ بن رضوان المصرى (ت ٤٥٣هـ/ ١٠٦٢م) في كتابه «حَلُّ شكوك الرازى على جالينوس»، وأبو القاسم عبد الرحمن بن أبى صادق النيسابورى (من أطباء القرن الخامس الهجرى)، وأبو العلاء بن زُهر (ت ٥٢٥هـ/ ١١٣١م) فى كتابه «البيان والتبيين فى الانتصار لجالينوس»[٦].

وقبيل نهاية القرن الثانى عشر الميلادى يظهر كتاب «الكليات» فى الطب لابن رشد، حافلاً بالاستدراكات والتصويبات لكثير من آراء جالينوس ومناهجه، هذا

---

(١) يقول على بن رضوان عن يحيى النحوى: «وأعجب من هذا أن يحيى النحوى وضع كتابا سمّاه الشكوك، يُوَضِّح فيه ما يزعمه أغلوطات جالينوس». ضمن «خمس رسائل لابن بُطلان البغدادى ولابن رضوان المصرى» ، صححها ونقلها إلى الإنجليزية وزاد عليها مقدمة وتعاليق: يوسف شاخت وماكس مايرهوف، ص ٣٥، مطبوعات الجامعة المصرية، كلية الآداب رقم ١٢، مصر ١٩٣٧.

(٢) وعلى وجه الخصوص فى موسوعته «النخب»، وهى الموجودة حاليا تحت عنوان «كتاب البحث»، مخطوط بمكتبة جار الله باستانبول رقم ١٧٢١. وكذلك فى كتاب «التصريف» والذى نشر مقتطفات منه بول كراوس ضمن كتاب «مختار رسائل جابر بن حيان»، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٣٥٤هـ، إلى غير ذلك من كتب جابر الفلسفية والعلمية والتي سوف يعتمد عليها أبو بكر الرازى أساسًا فى نقده لجالينوس.

(٣) مخطوط كتبخانة ملىّ ملك، تهران، برقم ٤٥٧٣، وهى النسخة التى رجعنا إليها فى بحثنا.

(٤) من بينها موسوعة «الحاوى»، و«المرشد» - أو «الفصول» - ، و«المنصورى فى الطب»، و«مقالة فى الحصى فى الكُلى والمثانة»، و«سمع الكيان» و«كيفية الإبصار»، و«فى الأزمنة والأهوية»، ومقالة «فيما بعد الطبيعة».

(٥) يذكر ابن أبى أصيبعة من كتب الرازى «كتاب فى نقض كتاب أنابو إلى فرفريوس فى شرح مذاهب أرسطوطاليس فى العلم الإلهى»، و«كتاب فى كيفية الإبصار، يبين فيه أن الإبصار ليس يكون بشعاع يخرج من العين، وينقض فيه أشكالاً من كتاب إقليدس فى المناظر»، و«كتاب الشكوك على برقلس».
وللرازى ردود وشكوك على: «الجاحظ» و«المسمعى» و«الناشى» الشيعى و«الكعبى» و«الكيال» فى الإمامة، و«ابن جرير الطبيب» و«الكندى» و«أحمد بن الطيب السرخسى» و«علىّ بن شهيد البلخى» و«أبى القاسم البلخى». كما جرت مجادلات بينه وبين المسعودى. عيون الأنباء، ص ٤٢٢ - ٤٢٧. وللرازى ردود على الثنوية والمنانية والإسماعيلية.

(٦) عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، ص ٥١٩، ٥٦٧.

بالإضافة إلى ما أورده ابن رشد من شكوك وانتقادات فى ثنايا تلخيصاته لرسائل جالينوس الطبية، أو فى كتابه «فى الترياق»؛ وفى مقالته «فى الرد على جالينوس فى المزاج»[١]، وفى شروحه ـ أيضًا ـ على أعمال أرسطو.

ولعل الفحص المتأنى لكتابات ابن رشد الطبية يجعلنا لانوافق على ما يذهب إليه معظم الباحثين، من أنَّ مرجعية ابن رشد العلمية هى يونانية خالصة ممثلة فى أبقراط وأرسطو وجالينوس، ولسوف تظهر لنا المقابلات النصيَّة بين الرازى وابن رشد ـ حقيقة قراءة ابن رشد لأعمال الرازى الرئيسية فى الطب[٢]، وليس مما يخلو من دلالة ـ كذلك ـ أن يتفرَّغ ابن رشد زمنا لشرح «أرجوزة ابن سينا» فى الطب.

* * *

الموقف من السلطة العلمية:

يُعبِّر الرازى عن إيمانه العميق بضرورة اتصال جهد الباحثين، ويعتبره أساسًا ضروريا للتقدم العلمى. وصناعة الطب ـ عنده ـ كغيرها من الصناعات «لايمكن للإنسان الواحد [إذا لم يحتذ أثر [مَنْ] تقدَّمه أن يلحق منها شيئا، حتى ولو أفنى فيها جميع عمره؛ لأن مقدارها أطول من مقدار عمر الإنسان بكثير، وليست هذه الصناعة فقط بل جلّ الصناعات كذلك، فإنما أدرك ما أدرك من هذه الصناعة إلى الغاية فى ألوف السنين ألوف الرجال. فإذا اقتفى المقتفى أثرهم صار ما أدركه [كدركهم] كلهم فى زمان قصير، وصار كمَنْ عَمَّر تلك السنين وعنى بتلك العنايات، وإنْ لم يكن ينظر فى كتبهم، فكم عسى تراه يمكن أن يشاهده فى عمره، وكمّ مقدار ما يبلغه استخراجه ولو كان من أعقل الناس وأذكاهم؟! على أنَّ منْ ينظر فى الكتب ولم يفهم صورة العلل فى نفسه قبل مشاهدتها فهو وإنْ شاهدها مرات كثيرة أغفلها ومَرَّ بها صفحا ولم يعرفها البتة»[٣].

---

(١) ذكرها ابن رشد فى تفسيره للمقالة العاشرة من كتاب «ما بعد الطبيعة»، «تفسير ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس»، المجلد الثالث، ص ١٣٦١، بتحقيق موريس بويج، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٤٨. ولا توجد إشارة إلى هذه المقالة فى الفهارس المخطوطة أو المطبوعة لأعمال ابن رشد. ولعل من بين أسباب احتجاب هذه الرسالة تلخيص ابن رشد لكتابى جالينوس «المزاج» و«أصناف المزاج» (المزاجات).

(٢) وعلى وجه الخصوص كتب: «الحاوى» و«المرشد أو الفصول» و«المنصورى» و«الشكوك على جالينوس» لأبى بكر الرازى.

(٣) الرازى: «المنصورى فى الطب»، ص ٢٣٥ - ٢٣٦، بشرح وتحقيق وتعليق: حازم البكرى الصديقى، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م. وما بين معقوفتين هكذا [ ] إضافة من عندنا على قراءة المحقق آثرناها لاستقامة المعنى.

وهذا المعنى يؤكده الرازى كذلك فى كتابه «الشكوك»؛ فيقول: «والصناعات لاتزال تزداد وتقرب من الكمال على الأيام، ويُجعل ما استخرجه الرجل القديم فى الزمان الطويل للذى جاء من بعده فى الزمان القصير حتى يُحكِمه ويصير سببًا يُسهِّل له استخراج غيره به، فيكون مثل القدماء فى هذا الموضع مثل المكتسبين، ومثل منْ يجيىء من بعد مثل المورثين المسهَّل لهم ما ورثوا اكتسابا أكثر وأكثر»(١).

إن الرازى ـ وهو النصير الفذ للعقلانية فى الفكر الإسلامى ـ لم تحل ثقته فى نبوغه العلمى واعتزازه بقيمة أفكاره بينه وبين شدة الحرص على تقدير الرأى الصائب يصدر عن أهل الثقة من ذوى العلم المشهود لهم بعلو المنزلة ورفعة الشأن؛ بل نراه يقول عن نفسه: «أنا أستوحش من مخالفة القدماء كلهم»(٢)، وذلك متى لم يكن لمجانبة رأى القدماء ضرورة. وهو يبرر موقفه النقدى من جالينوس، فيقول: «يعلم الله مضضًا في نفسى، إذْ قد بُليت بمقابلة مَنْ هو أعظم الخلق مِنَّة وأكثرهم لى منفعة، وبه اهتديت، وأثره اقتفيت، ومن بحره استقيت بما لا ينبغى أن يقابل به العبدُ سيده، والتلميذُ أستاذه، والمنعم ولىَّ نعمته، وبودِّى ـ يشهد الله ـ أن هذه الشكوك التي ذكرتها فى هذا الباب لم تكن فى كتب هذا الرجل الفاضل، العظيم قدره الجليل خطره، العام نفعه، الباقى بالخير ذكره. وإن صناعة الطب والفلسفة لا تحتمل التسليم للرؤساء والقبول منهم، ولا مساهلتهم وترك الاستقصاء عليهم، ولا الفيلسوف يحب ذلك من تلاميذه والمتعلمين منه، كما ذكر ذلك ـ أيضًا ـ جالينوس فى كتابه «منافع الأعضاء» حيث وَبَّخَ الذين يكلفون أتباعهم وأشياعهم القبول بلا برهان. وكان أكثر ما جرَّأنى وسَهَّل علىّ هو أنّ الرجل لو كان حاضرًا لم يلمنى على تأليف هذا الكتاب ولم [يَثقُل] ذلك عليه إيثارًا منه للحق وحبًا لتقصى المباحث وبلوغ أواخر لها، بل كان سيشرع بهمة ونشاط إلى تصفحه والنظر فيه، وإمّا حل جميع الشكوك الذى فيه، وحمدنى على أن أصوب شيئا؛ لأن كلامه فى هذه المواضع المشكوك فيها صار له فضل بيان وحراسة من المطاعن على ما كان عليه من قبل، وإما أن يرجع عنها كلها، فكان يحمدنى حمدًا أكثر إذ صرت مُنبِّها له على السهو والغفلة الموكلة بالبشر، وإمّا حلَّ بعضها ورجع عن بعض وكان يجتمع فيه الأمران. أمّا منْ لامنى وجهَّلنى فى استخراج هذه الشكوك والكلام فيها ـ فإنى لا أرتفع به ولا أعدُّه فيلسوفا؛ إذ كان قد نبذ سُنَّة الفلاسفة وراء ظهره وتمسَّك بسُنَّة الرعاع من

---

(١) الرازى: «الشكوك على جالينوس»، ص ا ـ ب.

(٢) الرازى: «الحاوى»، جـ ٣، ص ٢٤٥.

تقليد الرؤساء وترك الاعتراض عليهم»[١]. وهكذا تتحدَّد عند الرازى ملامح الموقف العلمى القويم بما هو موقف نقدى يبعد عن التقليد.

والرازى ـ فى تفضيله لجالينوس على سائر الأطباء ـ يكشف عن طابع الاتجاه النقدى الذى كان سائدًا فى بيئته العلمية آنذاك، فيقول: «ولقد كان رجل وجيه بمدينة السلام ممنّ يميل إلى أرسطوطاليس يقرأ معى كتب جالينوس، فإذا بلغ إلى أمثال هذه المواضع (أى: المشكوك فيها) أكثر لومى وتعنيفى على تفضيله وتقديمه، وكان ـ يعلمُ الله ـ كثيرا ما يخجلنى عُلوّ حجته عَلىَّ فى أمثال هذه الأشياء»[٢].

وكان الرازى قد سبق وأشار إلى أنّ قوما من جُملة متفلسفى الإسلام قد ناقضوا جالينوس...»[٣]، والرازى يتخذ من موقف جالينوس من القدماء والمعاصرين أسوةً له فى ذلك؛ حيث يقول: «فأما جالينوس فلستُ أحتاج أن أقول فى كثرة ردِّه على القدماءُ والأجلَّة من أهل زمانه وصبره على ذلك وقوته عليه وإطالة الكلام فيه؛ إذْ كان ذلك أكثر من أنْ أحصيه، وإذْ ذلك بيِّن لقارئ كتبه أن ذلك أعظم همته، ولا أحسب نجا منه أحد من الفلاسفة ولا من الأطباء إلا مشدوخا، وجلّ كلامه عليهم حق، بل لو شئت لقلت: كله حق، وذلك مما يدل على سعة علمه وذكاء طبعه وكثرة تحصيله»[٤].

وتظهر عناية الرازى الفائقة بأعمال جالينوس في تلخيصاته «النبض الكبير»، و«حيلة البُرء»، و«العلل والأعراض»، و«الأعضاء الآلمة». ويشير البيرونى إلى أن للرازى كتابا بعنوان «فيما استدركه من كتب جالينوس مما لم يذكره حنين فى رسالته»[٥]، وهو ما يشير إليه ابن أبى أصيبعة تحت عنوان: «فيما استدركه من كتب جالينوس ولم يذكرها حنين ولا هى فى فهرست جالينوس» (يقصد فينكس Pinax) . ويعتبر ابن أبى أصيبعة أنّ هذا الكتاب هو عبارة عن «الجزء الثانى عشر من كتاب «الجامع» للرازى، ويسميه «حاصر صناعة الطب»، ولعلها مسودات كتاب وُجدت للرازى بعد موته»[٦].

ومما له دلالة فى تقدير مكانة جالينوس وفى نزاهة الرازى العلمية كذلك ـ ما أثبته فى كتاب «الحاوى» عن رأى لجالينوس، كان الرازى قد رفضه من قبل ثم ثبتت له

---

(١) الرازى: «الشكوك»، ص ١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩ (أ، ب).

(٣) المصدر السابق، ص ١٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١.

(٥) أبو الريحان البيرونى «فهرست كتب الرازى» (رقم ١٧٥)، بتصحيح وترجمة إلى الفارسية وتعليق: مهدى محقق، مطبوعات جامعة طهران (١٤٠٦).

(٦) «عيون الأنباء»، ص ٤٢٤.

صحته: «ينبغى أن نعمل على هذا فهو صحيح، وهو نصّ كلام جالينوس، فأما ما قد كتبناه فهو غلط». ويبلغ تقدير الرازى لجالينوس غايته عندما يقول عن كتاب «البرهان»: «إنه أَجلُّ الكتب عندى وأنفعها بعد كتب الله المنزَّلة»(١). وفى ذلك ـ أيضًا ـ دلالة قويّة على الوعى بالأساس المنطقى للمعرفة العلمية.

على أنه أيًا كانت السلطة التى تدعِّمُ آراءنا فإن الرازى لم يفتأ يؤكد على الدوام أن «الشىء لا يصح لإقرار الناس به كما لا يفسد لاختلافهم فيه، ولو كان حقا لإقرار من أقرَّ به لكان فاسدًا باطلا لامتناع من امتنع عنه، فيكون الشىء فاسدًا صحيحا فى حال وباطلا حقا فى حال، وهذا محال»(٢).

* * *

ولئن كان ابن رشد قد ساهم مساهمة فعَّالة في صياغة نظرية عامة للعلم فى عصره، وفى تمييز علم الطب عن بقية العلوم المتداخلة معه، وفى تجديد التعليم الطبى ـ فإن ذلك كله يأتى ثمرة من ثمار موقفه النقدى الراسخ ـ والذى كانت قد استقرت ملامحه فى تيار العلم الإسلامى من قبل ـ وهو موقف يستوعب بكل التقدير الواجب إنجاز من سبق من العلماء، وفى مقدمتهم جالينوس ـ رمز السلطة العلمية فى الطب. وهو يقرر فى كتابه «فى الترياق» أنه «... وإن كان كلامنا مبنيّا على أصول مَن تقدَّمنا، ولذلك كان الفضل لهم على كل مَنْ أتى بعدهم»(٣)، وأيضًا: «إنه إنْ كان فيما ذكرناه من هذه الأشياء شرح لأقاويل القدماء، وتقييم لأغراضهم بحسب ما تعطيه أصولهم، فالمشكور عليه والمأجور هو المحرّك إليه والمنبِّه عليه»(٤).

ولعلَّ هذا الموقف من جهد السابقين هو الذى جعل ابن رشد يستدرك على جالينوس نفسه، ويأخذ عليه استعانته بجهد بعض من سبقه من الأطباء، واستخفافه بهم حين يقول: «ولما سكت أرسطراطيس وكذلك أسقليبادس على ما نحسّ كانا بمنزلة عبدين كانا فى دهرهما يجنيان جنايات كثيرة، ويقعان فى بلايا عظيمة». وتعقيب ابن رشد على ذلك هو: «هذا القول يا جالينوس منك ليس يقتضيه مكانك من العلم وحبك

---

(١) الرازى: «الشكوك»، ص ٢.

(٢) الرازى: «مقالة فيما بعد الطبيعة» ص ١١٦، ضمن رسائل فلسفية لأبى بكر الرازى مضافا إليها قطعا من كتبه المفقودة، نشرها وحققها بول كراوس، مطبوعات جامعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٣٩م.

(٣) ابن رشد: «فى الترياق»، ص ٤١٣، «رسائل ابن رشد الطبية»، تحقيق چورج شحاتة قنوانى وسعيد زايد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧».

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٢٢.

فى الحق. وقد كان الأليق بمكانك ألا تحمل على الرجلين هذا الحمل؛ فإنه كما يقول أرسطوطاليس: لو لم يكن المتقدّم لم يكن المتأخر، ولو لم يكن منْ تقدّمك من الأطباء لم تكن أنت، فكلُّ مَنْ قال شيئا على طريق البحث والنظر ـ أخطأ فيه أو أصاب ـ يجب أن يُشكر، كما يقول: أرسطوطاليس»[١].

وابن رشد يصرح برفعة منزلة جالينوس، الذى يستوجب الشكر لاستدراكه على القدماء. ولقد درس ابن رشد أعمال جالينوس دراسة عميقة، وتفرَّغ فى سنواته الأخيرة لتلخيص طائفة منها وعرْضها عرضًا نقديا. وعلى الرغم من انتصار ابن رشد المعروف لأرسطو وإعجابه المفرط به فإن ابن رشد يقرّ بتفوق جالينوس على سائر الأطباء: «فهو الرجل الموثوق والمجرَّبُ فى هذه الصناعة وغيره إنما مثله معها. كما يقول هو ـ كمن ينادى على الشىء بصفاته، فإذا أبصره لم يعرفه»[٢]. وعندما يعرض ابن رشد لأصناف المزاج فيقول: «وجالينوس قد استدرك فى هذا المعنى أمرًا ذهب على جميع الفلاسفة والأطباء. وكل من أتى بعد جالينوس من الأطباء والفلاسفة الذين وصلت إلينا أقوالهم لم يذكر عنهم مخالفة جالينوس فى هذا المعنى، بل كلهم اتّبع جالينوس على هذا المعنى، ونحن ننظر فى ذلك، فإن كان ما استدركه جالينوس على القدماء حقاً شكرناه عليه، وإنْ لم يكن حقا عرفنا موضع الغلط فى قوله، وصواب قول القدماء فى ذلك»[٣]. وعلى هذا يحرص ابن رشد ـ كما كان الشأن عند الرازى ـ على أن يُقيم نقده لجالينوس على قاعدة راسخة من الموضوعية والإنصاف والانتصار للحق فى ذاته، وإرجاع الفضل لذويه، وشكر المتقدمين المسهِّلين سبل الوصول إلى الحق.

رَدُّ الرازى على جالينوس:

فى دفاع الرازى عن استقلال علم الطب وتميّزه بما هو علم طبيعى، وفى بيان نزعته الواقعية وأنه لم يكن تجريدى النزعة؛ يقول فى «السيرة الفلسفية»: «أما الرياضيات فإنى مقرٌّ بأنى إنما لاحظتها بقدر ما لم يكن لى منه بد، ولم أفن زمانى في التمهر بها للقصد منى لا للعجز عنه، ومَنْ شاء أوضحت له عذرى فى ذلك بأن الصواب فى ذلك ما عملته، لا ما يعمله المفنون لأعمارهم بالاشتغال بفضول الهندسة من الموسومين بالفلسفة»[٤].

---

(١) ابن رشد: «تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس»، ص ٢٠٥، ضمن «رسائل ابن رشد الطبية».

(٢) ابن رشد: «كتاب الكليَّات»، ص ٣٩٥، بإشراف وتقديم: محمد عابد الجابرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

(٣) ابن رشد: «تلخيص كتاب فى أصناف المزاج ـ المزاجات»، ص ٣٧٦، ضمن «رسائل ابن رشد الطبية».

(٤) الرازى: «السيرة الفلسفية»، ١٠٩، (ضمن رسائل فلسفية).

ويأخذ الرازى على جالينوس خلطه المنهجى بين مجال الاستنباط الصورى الضرورى والاستقراء التجريبى الاحتمالى، مرجعًا هذا الخلط عنده إلى اتخاذه الرياضيات غاية ومثالاً. وفي ذلك يقول الرازى عنه: «إن طول الاعتياد للشىء يدعو إلى الإلف له والاستنكار لما خالفه، ولولا ذلك لم يكن ليذهب مثل هذا الشىء القريب على جالينوس. ولكن من أجل أنه كان منذ صباه منغمسًا في آراء أصحاب التعاليم، وكان والده منهم، يميل به الهوى إلى هذه الناحية فاستنكر ما ليس بمستنكر»(١).

ويقول الرازى أيضًا: «ثم إن جالينوس أخذ فى تفسير أسماء يستعملها المهندسون فى كلامهم فى المناظر بتطويل واستلذاذ منه لذلك؛ فمرَّ فى مرارة أمر من الصبر... وظهر ما قلنا بديا من ميله إلى رأى المهندسين وتقصيره عن رأى الطبيعيين»(٢). ذلك أن «صناعة الهندسة قوامها تصور الأشياء غير المرئية»(٣). وفى وعيه بالفرق بين علم الطبيعة «الفيزيقا» وبين الطب يوضح الرازى بجلاء أنه «ليس كل قانون طبيعى يصح تعميمه فى علم الطب»(٤). ولما كان الطب علمًا عمليًا فى أساسه فإن الرازى يؤكد أنه «ينبغى للمعنىّ بأمر الطب أن يجمع رجلين: أحدهما فاضل فى الفن العلمى من الطب، والآخر كثير الدُربة والتجربة، ويصدر عن اجتماعهما فى أكثر الأمر؛ فإن اختلفا فى شىء فليعرض ما اختلفا فيه على كثير من أصحاب التجارب، فإن أجمعوا جميعًا على مخالفة صاحب النظر قُبِل منهم، فإن الشكوك المغلطة تقع على الأكثر فى الفن العلمى النظرى أكثر منه في التجربة. فإن لم يتهيأ له إلا أحد الرجلين فليختر المجرِّب؛ فإنه أكثر نفعًا فى صناعة الطب من العارى عن الخدمة البتة»(٥).

هذا الطابع التجريبى وتأكيد نسبيّة المعرفة الطبيّة بما هى كذلك هو الذى دفع الرازى إلى أن يكتب كتابا «في أن الطبيب الحاذق ليس هو من يقدر على إبراء جميع العلل؛ فإن ذلك ليس فى الوسع ولا فى صناعة أبقراط، وأنه قد يستحق أن يُشكر الطبيب ويُمدح وأن تعظم صناعة الطب وتشرف - وإنْ هو لم يقدر على ذلك - بعد أن يكون متقدما لأهل بلده وعصره»(٦). وعلى ذلك فالطبيب الحاذق «يكفيه التقريب، وليس

---

(١) الرازى: «الشكوك»، ص ٤ - ب.

(٢) المصدر السابق، ص ٨. يُراجع ما قاله جابر بن حيان فى كتابه «الأحجار على رأى بالليناس»: «وتأخذ من الكلام وعلم المنطق والحساب والهندسة قليلاً بحسب ما يُسهل عليك تصور المسائل». نقلا عن - (kraus, P. «Jaber Ibn Hayyan..», V.II, P. 178 n.3).

(٣) المصدر السابق، ص ١٥ - ب.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) الرازى: «كتاب محنة الطبيب» ص ٥١١، بتحقيق ألبير زكى إسكندر، مجلة المشرق، المجد ٥٤، بيروت ١٩٦٠.

(٦) «عيون الأنباء»، ص ٤٢٥.

يمكنه أن يبلغ التدقيق والتحقيق فى ذلك أبدًا»[١]، وإنه «وإنْ كانت صناعة الطب مقصِّرة عن مقدار الحاجة ـ كما قلنا ـ فليس من الحكمة ترك الانتفاع بما يمكننا أن ننتفع به منها»[٢]. ولأن العلاجات «تصحّ فى الأكثر لا دائما، وليس فى ذلك طريق صحيح غير مشكوك فيه»[٣]، يلزم أن يكون طريق الممارسة لاكتشاف حقائق عن الصحة والمرض موصولاً، وأن لا تثبت المعارف فى أى مرحلة بما هى عقائد يقينية. وفى رد رأى عن تشخيص نوع من الحميَّات يقول الرازى: «قال جالينوس إننى لم أر حُمى تزور سبعا وتسعًا، ولم يرتض قول أبقراط فيه؛ لأنه لايمكنه أن يقول من أى خلط هى؟ وقال: وإذا كان إنسان يعود المرضى من صباه فله أن يدفعه. ولى: قد رأيناه نحن حُمى تتوب في كل تسعة أيام وفى كل شهر نوبة واحدة. فأما التى تتوب فى كل شهر فإنها تتوب فى كل شهر مرة ويصاحبها صرع، وليس لأنّ لايدرى من أى خلط تكون ما يُبطل أن توجد هذه». فالجهل بأمر من الأمور ليس سببًا لارتفاع ذلك الشىء من العالم، ولا يصح المبادرة إلى إنكار ما ليس على بطلانه برهان». و«إن عدم فهمنا لعلّة الخواص لا يمنع أن تكون صحيحة»[٤].

على أنه يلزم التنويه هنا إلى أن الرازى يؤكد وجوب أن يستند الحكم إلى عدد كاف من الشواهد التجريبية، وهو فى شكوكه على جالينوس يبيّن أن «أضعف أنواع الاستقراء هو الذى يكون بتحقق مثال واحد فقط أو مثالين أو ثلاثة»[٥]؛ إذ الأساس فى قبول الحكم هو تكرار الحدوث الذى لا يتخلَّف.

ويأخذ الرازى على جالينوس ـ فى منهج التأليف الطبى ـ افتقار كتاباته إلى دقة التعريفات، واضطراب تقسيماتها للموضوع المعروض، إلى جانب ما فيها من حشوٍ وتطويل.

وعناية الرازى الفائقة بالحدود أو التعريفات يُجسِّدها اعتباره مبحث الحدود من أوائل المباحث، بل لعله «أول المباحث ورأسها جميعا»[٦]. والحد أو التعريف عنده ـ وهو

---

(١) الرازى: «كتاب المرشد»، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٤) الرازى: «كتاب خواص الأشياء»، ص ١١٩ – ١٢٠ (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٤١). وقارن ما يذهب إليه جابر فى هذا المعنى فى كتابه «التصريف»، ص ٤٢١ – ٤٢٢. ضمن «مختار رسائل جابر بن حيّان».

(٥) الرازى: «كتاب الشكوك»، ص ٨.

(٦) الرازى: «كتاب المرشد»، ص ١١٣. وقارن فى ذلك ما ذهب إليه جابر بن حيان من قبل فى «كتاب الحدود» حيث قال: «إن إعطاء الحد هو أعظم ما فى الباب»، ص ١٠٠.

نفسه المفهوم - يكون بإدراج الصفات العامة المشتركة لفئات الأشياء، واستبعاد الصفات التى يختلف فيها أعضاء الفئة، ومنهج تكوين التعريفات أو المفهوم عنده منهج استقرائى يبدأ من ملاحظة الوقائع ووصفها بعناية[١]. ويشير الرازى إلى اختصاره لكتاب «النبض» لجالينوس، وذلك حتى يسهل تناوله، فى قوله: «كتب الفاضل جالينوس ست عشرة مقالة فى النبض: أربعًا فى تعرف أصناف النبض، وأربعًا فى أسباب تعرّف تلك الأصناف، وأربعًا فى الدلائل التى يدل عليها كل واحد من تلك الأصناف. وجعل أصناف النبض كلها فى المقالة الأولى. وقد جمعنا نحن - أيضًا - باختصار معانى هذا الكتاب وطرحنا عنه ما حسبنا أنه يُستغنى عن ذكره»[٢]. وبعد أن يشير الرازى إلى تقسيم الأمراض وأسبابها وأعراضها على ما فعل الفاضل جالنيوس في كتابه الموسوم بـ «العلل والأعراض» يقول: «إن جالينوس يقسم سوء المزاج إلى أصنافه الثمانى، ويستخرج أسباب كل واحد منها، ويقسّم أصناف تغيّر الشكل، ويستخرج أسباب كل واحد فيها، ونحن نرشد فى ذلك إلى كتابنا المسمّى «جوامع العلل والأعراض» وإلى تقاسيم كتاب «العلل والأعراض»؛ فإنه أخصر وأحصر، وأشرح من كتاب جالينوس نفسه»[٣].

ويأخذ الرازى على جالينوس فساد مسلماته واضطراب براهينه، ويختلف معه فى كثير من القضايا الفلسفية التى انتهى إليها وخصوصا فى كتابه «البرهان»، و«ما يعتقده جالينوس رأيا»، وأيضًا فى كتابه «الصناعة الصغيرة». ويرى الرازى أن جالينوس انطلق من مقدمات ظنية ومن «أوائل» ليست فى حقيقتها كذلك؛ أى أنه «أخذ أوائلا ليست بأوائل وتواليا لا تلزم [عن] المقدَّم ضرورة»[٤]. كما يأخذ الرازى عليه عدم تنبهه إلى أن اضطراد الحدوث فى ظواهر الكون مسلمة لا يقوم عليها دليل عقلى أو تجريبى. والرازى - وهو يتابع هنا جابر بن حيان[٥] - ينتهى فى ردّه على جالينوس - فى مسألة قدم العالم وحدوثه - إلى أن العلم بقدم العالم ليس من الأمور المعلومة الأوائل بل من العَسِرة البعيدة الاستنباط، ويُعلم ذلك من اختلاف المختلفين فى ذلك وبقاء خلافهم على طول الزمان»[٦]. كما يعرض الرازى لرأى جالينوس القائل بأن هناك «قضيتين أوليتين تتبيَّنان

---

(١) من الأمثلة التى توضح منهج الرازى فى التعريف قوله فى «كتاب المرشد»: «اطلب فى كل مرض هذه الرؤوس: المسمّى التعريف أولا: ومثاله أن تقول: إن ذات الجنب هى اجتماع حمّى حادة، مع وخز الأضلاع، وضيق فى النفس، وصلابة في النبض، وسعلة يابسة من أول الأمر، ثم إنه تظهر فيها صفرة وحمرة أو سوادا، أو نحو هذه من الفصول المقيمة لنوع ذلك المرض. فإن أصبت فذلك الرأى الأول المسمّى التعريف». (كتاب المرشد، ص ١١٣).

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٤) الرازى: «الشكوك»، ص ٣.

(٥) جابر بن حيان: «كتاب التصريف»، ص ٤١٩ - ٤٢٣، ضمن « مختار رسائل جابر».

(٦) الرازى: «الشكوك»، ص ٣ - ب.

عند جميع الناس، وهما: أنه لايحدث شيء من الأشياء عما ليس بموجود أصلاً، وأنه لا يفسد [شيء] من الأشياء فيصير إلى ما ليس بموجود؛ فلذلك يقول [أى: جالينوس] عندهم أول أنَّ الجسم الأول غير مكوَّن وغير قابل للفساد»[١].

ويعقِّب الرازى على ذلك قائلا: «إنه كان فى زمن جالينوس اليهود والبراهمة وهم يقولون إن الأجسام مخترعة. وليست هذه القضايا إذن بأول بل إنها نتائج. ولِمَ ليت شعرى يتشكك فى حدوث العالم وقدمه، وقد كان يصرّح ها هنا بأن قدم العالم شيء بَيِّن بنفسه ولا يحتاج إلى برهان»[٢]. وفى نص دال يقول الرازى: «وقال جالينوس ... أقوالاً يروم أن يثبت بها أن الشمس والكواكب أحياء ناطقة لاتقارب البرهان ولا تلازمه بتة، وهذا ـ أيضًا ـ مما ينبغى أن يُظن به أنه قاله لمساعدة أهل زمانه»[٣].

ويتشكك الرازى فيما يذهب إليه جالينوس ـ فى المقالة الثالثة عشرة من كتابه «البرهان» ـ «من أن الجوهر هو الجسم الأول الموضوع لكل كون وفساد الذى هو بذاته غير مكيّف، فأطلق أن الهيولى جسم من غير أن يبيّن ذلك فى هذا الكتاب، ولا دَلَّ على موضع قد بيّن ذلك فيه [إنْ] كان ذلك من العلوم الأوائل، وكيف يكون ذلك وقد كثر اختلاف الفلاسفة فى الموضوع للكون والفساد أجسم هو أم غير جسم، وناقض ـ أيضًا ـ فى قوله: جسم غير مكيّف، والجسم لا محالة ذو شكل، والشكل كيفية، فكيف يكون غير مكيّف. ثم قال بعد قليل: الجسم الأول هو عار من كيفية الشكل وليس يمكن أن يخلو ما له طول وعرض وعمق من الشكل، وقال: إن الخلاء ليس بمحسوس، ولم يُبيّن هل هو موجود أم لا. وأما الزمان فهو موجود لامحالة والكم غير مفارق له إلا أنه ليس بجسم. وصرح أن الزمان عنده جوهر إذ كان قد حمل الكم. ومعلوم أنه قد أخرج قوله ههنا الخلاء مخرج المكان، وما يسبق إلى النفس فى وجود الزمان يسبق إليها فى وجود المكان، وكذلك إذا لم يكن الزمان كمًّا بل حاملاً لكم فالمكان ـ أيضًا ـ كذلك. وقد ذهب حيث تكلم فى هذا إلى أن الهواء جسم يدفع وجود الخلاء، فكيف حكم قبلُ أنه لايمكن أن يعلم أموجود هو أم لا»[٤].

وفيما يذهل عنه جالينوس من تفسير ظاهرة الإبصار ما ذهب إليه حين يقول: «إنه من البيّن عند جميع الناس أنه ليس يكون البصر بأن تماثيل [تجرى] إليه من كل واحد

---

(١) الرازى: «الشكوك، ص ٥.
(٢) المصدر السابق، نفس الموضع.
(٣) المصدر السابق، ص ١٠ ب.
(٤) المصدر السابق»، ص ٣ – ب.

من الأشياء المبصرة». ويعقب الرازى على ذلك بقوله: «إنى لأعجب من قوله: إنه من البيّن عند جميع الناس» كأنما جاء له من العلوم الأوائل اليقينية عند جميع الناس لا من الأشياء العسرة الشاقة الاستنباط التى قد اختلف فيها الفلاسفة. فما أدرى كيف استجاز لنفسه الإقدام على هذا وهو يعلم أن أناسا [كثيرين] يخالفونه فى ذلك. ولستُ أشك أنه كان يعلم مخالفة أرسطوطاليس أيضًا له...»(١).

ويخلص الرازى - فى نقده لتفسير ظاهرة الإبصار عند جالينوس - إلى القول بأن «الأولى إذن والأقنع فى هذا الأمر ما ذكرنا لا ما ذكر، فما حصَّل جالينوس بهذه المقدمات التى رام بها إثبات رأيه فى المبصَر، وهل هى إلا من المقدمات الخطئة التى نهانا عن أخذها والركون إليها فى الأمور الحقيقية، وما ربح - أيضًا - من المقدمات التى رام بها الشنعة على مَن خالف رأيه فى المبصَر إلا مخالفة الحس. ومما عسى أن يمكن أن يتوهم فى هذا الموضع على هذا الرجل الفاضل إلا طمس الهوى عينَ العقل الذى أسأل الله واهب العقل أن يكفينا ويحرسنا منه. وقد أفردت للنظر فى هذا الرأى مقالة ضخمة وبيَّنت أن الإبصار يكون بتشبح الأشباح فى البصر، ونقضت ما قاله فى هذا الرأى فى كتاب «البرهان» وفى سائر كتبه نقضا شافيا... وأقول: إنه قد ناقض رأيه هذا فى الإبصار فى كتاب «منافع الأعضاء»، وفى «حلية البُرء»، وفى «العلل والأعراض»(٢).

ويبيّن الرازى تناقض آراء جالينوس فى طبيعة النفس الإنسانية؛ فهو يقرر فى كتابه «فى منافع الأعضاء» أن «الأبدان آلة للنفس»، وهذا مناقض لما يميل إليه فى أكثر كتبه. يقول الرازى: «إن جالينوس يرى أن النفوس جواهر لها ذوات قائمة بغير جسد، وأنها موجودة قبل الأجسام، وهذا يناقض ما قاله فى «آرائه»؛ قال هناك: إنه لا علم له بتة بأن النفس جوهر أم عرض، ولما يميل إليه فى أكثر كتبه ولا سيما فى كتابه «فى أن قوى النفس تابعة لمزاج الجسد»، فإن أكثر ميله هناك إلى أن النفس تابعة لمزاج الجسد من بخار الدم والروح الذى فى بطون الدماغ ، ولم يقل - ولا فى واحد منها - إنها شىء غير الجسد لها إنيّة وذات قائمة بانفراد على الجسد إلا فى هذا الكتاب. ولم يتكلم فى هذا الكتاب فيها كلام شاك متوقف بل كلام ماض مستيقن، وأخذ ذلك [أخذًا] من غير

---

(١) الرازى: «الشكوك»، ص ٤ ب.

(٢) المصدر السابق، ص ٥. ومن الملاحظ أن جابر بن حيان قد نقض رأى جالينوس فى الإبصار، وهو يثبت فى كتابه «النخب» أن «الصورة تمتد إلى العين والمرآة حتى تتشكَّل فيها وليس هذا أيضًا مسلمًا: لأن جالينوس الطبيب قد رأى خلاف ذلك وأن نورا يخرج من العين إلى الشىء حتى تقبل صورته ثم يعود». (ص ٨١).

أن يبيِّنه فصار التشكك عليه متضاعفا. فليت شعرى كيف يجوز للحكيم الصادق الاستهانة بالمناقضة والقول فى شىء واحد بقولين مختلفين بحسب ما يحتاج إليه فى غرضه الذى يقصده، فإنه لمّا احتاج فى هذا الكتاب إلى [الإخبار] بمنافع الأعضاء أخذ النفس على أنها جوهر لها ذات وإنيَّة قبل البدن ودونه، وأما فى الموضع الآخر فيأخذها على أنها بعض الأعراض الحادثة بعد البدن وعنه. وقد بيَّنا أمره فى الكتاب على أن كل الحيوان معمول بحكمة لا وراءها غاية، وعلى حالة لايمكن فى موادها التى منه [عُملت] على أن يعمل منها أفضل منها. وأول ما أقول فى هذا إن القائل بهذا القول يدخل عليه مطالبات وشكوك كثيرة مضطر فيها إلى الدخول مع أصحاب العلم الإلهى فى جميع بحوثهم وآرائهم. وجالينوس يفرّ من ذلك دائمًا، ويُنفِّر الناس منه ويؤيئسهم من إصابة علمه، ويقرُّ على نفسه بالجهل والتقصير فى ذلك»[١].

وإلى جانب هذه القضايا الفلسفية وغيرها يتشكك الرازى فى كثير من الآراء الطبيّة التى سلم بها جالينوس؛ فالرازى ـ مثلاً ـ يرى أن كتاب «أصناف الحميّات» لجالينوس كثير الشكوك؛ ولهذا يقول عنه: «ومن أجل ذلك عزمت على ذكرها فى كتاب نعمله فى الحميات»[٢].

وفى استقصاء الرازى لأنواع الحميّات المفردة والمركبة لايوافق على ما يذهب إليه جالينوس حين يُعد الحمّى المطبقة ـ المسمّاة سونوخس ـ ضربًا من ضروب حميات الصفراء؛ لأنه يرى أن الدم إذا عفن فهو صفراء، والرازى يقول: «ويجب فى الحق أن يعدها نوعا على حدته؛ لأن بين الدم إذا عفن وبين الصفراء إذا عفنت بونا بعيدًا»[٣]. والرازى يُدرك أن أصناف الحميّات لا تتشابه إلا فى ابتداء نوبتها، لا فى تزيدها ولا فى منتهاها ولا فى انحطاطها ولا فى الأعراض التى تلحقها، ولو كانت الغبّ والبلغمية لا توجدان مفردتين فى حال لما كان إلى التفرقة بينهما سبيل»[٤]. وفى علاج جالينوس للحمّى البلغمية يقول الرازى: «أمر جالينوس بالدلك ووصل الصوم والاقتصار على ماء العسل والزوفا، وليس هذا فعل عالم بالطب، وقد رأيت رجلا هلك بدوام الدلك والصوم؛ وذلك أن طبيبه أمر رجالا يتداولونه بالدلك وصَوَّمه أياما فأسقط قوته وهلك، وأما أنا فآمر أن يكون الدلك قليلا قليلا، وليعطوه بعد ذلك غذاء لئلا تسقط القوة، نحو

---

(١) الرازى: «الشكوك»، ص ٥ (١ – ب).

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥ – ب.

(٣) الرازى، «كتاب الحاوى»، جـ ١٥ ص ٢.

(٤) المصدر السابق، جـ ١٦ ص ١٦٧.

الخبز المبلول بشراب ـ وخاصة إذا كانت القوة ضعيفة ـ وإلا فماء الشعير. فإن بهذا التدبير ينحلّ البلغم البتة»[١]. ويأخذ الرازى على جالينوس أنه لم يذكر هل يتركب الدِّق مع الحميات المركّبة... «وقد أغفل جالينوس ذكر حمّى الدّق»[٢]. ولا يوافق الرازى على رأى جالينوس فى أنه «إذا انحدر فى البول كحب الذرة أبيض، فإن ذلك من العروق، والدليل على ذلك بياض لونها، فإذا أخرجت شيئا شبيها بسحالة الحديد البيض فإنه من العظام»، فيقول الرازى: « لى: لم أر قط هذا النزول فى أبواب الذابلين، والذى عندى أن هذا خطأ لا يكون أبدا؛ لأن جرم القلب أرطب من العروق والعظم، فإذا بلغت الحرارة إلى أن تذيبها فهى إلى أن تذيب جرم القلب أولى، والموت قبل ذلك»[٣].

وفى تغذية مرضى الكبد يُبيّن الرازى أنه قد «شهد جالينوس فى غير موضع أن لحم الزبيب الحلو والشراب الحلو وغير ذلك من الحلاوات ـ موافق لجرم الكبد مقوٍّ لها إلا أن بسبب هذه المشاركة كثيرًا ما حدث ضرر، وذلك أن الكبد تمتار هذه الحلاوة امتيارا عنيفا لموافقتها لها، فمتى كانت ضيِّقة المجارى تولَّد فيها سدد، وخاصة إذا كانت الحلاوات مع ذلك غليظة كأصناف الحُلو المتخذة بالسكر والنشا والدقيق السميد ونحو ذلك، وإن كان فيها حدة وحرارة استحالت إلى المرار وتولّد مرار آخر»[٤].

وفى استدراكه على علاج جالينوس لنفث الدم الكائن من أجل نزلة حريفة، يقول الرازى: «احرص أن تجعل مزاج الرأس باردًا رطبًا بالخل ودهن الورد والماء البارد، فإنك متى فعلت ذلك قطعت ذلك الزكام الحاد وانقطعت النزلة الحريفة. فاجهد جهدك فى النطول والضماد والسعوط البارد على الرأس. وعجبنا من جالينوس كيف ضاد هذا المذهب حتى ضرَّ العليل ولم ينفعه، وأما أنا فقد جَرَّبته وامتحنته. وظنَّ جالينوس أن الرأس إذا برَّدته لتبدل مزاجه سالت نوازل كثيرة إلى الصدر وحطَّت فيه، وإذا أسخنته امتنع أن ينزل إلى الصدر منه شىء ألبتة. أعنى أنه جعل على الرأس أدوية محرقة وسقى الترياق والأمبروسيا. وفى هذا خطأ»[٥]. وفى إشارة الرازى إلى بعض أمراض الدماغ يذكر أن «جالينوس لم يفرّق بين السدر والدوار، والدواء هو أن يرى الإنسان ما حوله يدور، والسدر يكون بعقب الدوار إذا اشتد وبلغ إلى أن يسقط»[٦]. ولا يوافق

---

(١) الرازى، «كتاب الحاوى»، جـ ١٤ ص ٢٥.
(٢) المصدر السابق، جـ ١٦ ص ١٦٨.
(٣) المصدر السابق، جـ ١٩ ص ٦٤.
(٤) المصدر السابق، جـ ٧ ص ٦٠، وأيضًا: «الشكوك»، ص ٢٨.
(٥) المصدر السابق، جـ ٤ ص ٤٤.
(٦) المصدر السابق، جـ ١ ص ٥٨.

الرازى على ما قاله جالينوس من أن «العروق تمدَّد بالدم والشريانات بالروح، فيقال له ما الدليل على ما ادعيته فى الظلمات التى لا تقع عليها المشاهدات»[١].

أما الآراء التى أوردها جالينوس فى كتاب «المنىّ» فإن الرازى يتشكك فيها ويقول: «فما رأيته حُكى عن بقراط ولا عن نفسه فيه حجة، بل ادَّعى وتحكَّم وهذى وخرَّف»[٢]. ويَرُدُّ الرازى ما حكاه جالينوس عن أنباذ وقليس من أن أجزاء الإنسان منقسمة فى منىّ الذكر والأنثى، فلا فصل بين هذا القول وبين من قال أن أجزاء الولد من أحدهما أو منهما منبثّة فى رحم المرأة، وأن منىّ الرجل يجمعها، وأنها منقسمة فى الأغذية أو الهواء. وهذه كلها - فيما يرى الرازى - دعاوٍ لابرهان عليها. وأما من زعم أنه يخرج من أعضاء الإنسان أجزاء لطيفة فيها من جنسٍ كل عضو من أعضاء بدن الإنسان فيقال لهم: لو كان هذا على ما يزعم هؤلاء لوجب أن يكون ولد الأعمى أعمى وولد الأعور أعور وولد المقطوع اليد لا يد له وليس الأمر كذلك»[٣].

ويتشكك الرازى فيما يذهب إليه جالينوس من أن سبب تولد المنىّ إنما هو بياض صفاقات أوعية المنىّ فيحيل الدم لذلك إلى بياض، ويرى الرازى «أن السبب المولِّد للمنى هو الغدد المحتوية على الدم الذى فى صفاقات أوعية المنىّ الذى طبيعته المنىّ»[٤]. وفى رد جالينوس على أرسطو وبيان جالينوس «أن الأعصاب والأغشية والآلات الأول بيض عديمة اللون، فهى بأن تكون مخلوقة من المنىّ أولى من أن تكون مخلوقة من الدم» - يرى الرازى أن كلام جالينوس هذا مقنع لابرهانى؛ لأنه ليس كلما يكون من شىء يحفظ لون مادته بل لايكاد يحفظه[٥].

ويستدرك الرازى على رأى جالينوس فيمن به أوجاع حول السُّرة وأسفل البطن ولم تنحل بدواء مُسهّل ولا غيره من العلاج، فإنّ فى الأعضاء مزاج ردىء مستول عليها، ويؤول فى الأكثر إلى الاستسقاء الطبلى. وتعقيبه على ذلك: «وأحسب أنه هذا الكلام لا يجرى فى تفسير هذا الفصل، فإنه لم يأت بعلَّة ذلك ألبتة... وقد رأيت هذا فى البيمارستان بالعراق وفى منزلى بالرى غير مرة. وكان يعقب بعضهم الاستسقاء الطبلى وبعضهم تقطير البول وبعضهم وجع الورك. ولما رأيت ذلك مرارًا ولم ينفعهم المسهِّل

---

(١) الرازى: «مقالة فيما بعد الطبيعة»، ص ١٢٦.

(٢) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤) الرازى: «الشكوك على جالينوس»، ص ٩ (أ - ب).

(٥) المصدر السابق، ص ٢٧ (ب).

ولا القيىء ولا الأدوية الحارة الطاردة للرياح أقبلت على حقنهم بما يُسخِّن ويُسمِّن ناحية الكلى، فأجلستهم فى الرمل الحار إلى الصدر، وبعضًا ألزمتهم الحمَّام اليابس فبرأ منهم ثلاثة نفر وأسرع الاستسقاء إلى نفسين منهم ممن لم يعالج. ولم أر أحدًا منهم برأ من الاستسقاء الطبلى العارض لهم»(١).

وعن كتاب جالينوس «النبض الكبير» يقول الرازى: «إن هذا الكتاب على جلالته وشرفه كثير الشكوك جدًا، وقد عزمتُ ـ والله المعين ـ على إفراد شكوكه بكتاب يخصها أستقصى فيه القول فيها كمثل ساير الكتاب الكثيرة الشكوك، وأذكر فيه مع ذلك ما يتصل بها ويلازمها من علم النبض... وإن جالينوس يزعم أنه لم يذكر فى المقالة الأولى من كتابه فى النبض ـ وهى المخصوصة بذكر أصناف النبض ـ إلا ما قد أحسَّه وعرفه تحت أنامله؛ إذ كان ما يمكن أن يكون من أصناف النبض بحسب التقسيم الوهمى غير نافع فى صناعة الطب ولا لائق بها، وإنما ينتفع الطبيب من هذه بما يدركه حسًّا، وأما أنا فإنى إذا فكرت فى جلالة هذا الرجل وكمال جبروته وعفته وإيثاره للحق والصدق فى آرائه وأقواله، ثم نظرتُ فى عسرِ تصور ما ذكره فى هذه المقالة من أصناف النبض على كثير من الناس فضلا عن إدراكه حسًّا ـ اعترتنى حيرة عظيمة... ومَن قرأ هذه المقالة واستوعب فهمها علم أن جميع ما ذكر فيها من أصناف النبض وإن كان حقا فى التصوّر والوهم فإنه لايمكن أن يقع فى الحس»(٢).

هذه أمثلة استطردنا فيها أحيانا لنبين ثقة الرازى فى قدراته العقلية وخبراته الإكلينيكية، ولنثبت أن الموروث العلمى الذى امتلكه الرازى وتمثله حق التمثل كان هاديا له ولم يكن أبدا قيدًا عليه.

* * *

رَدّ ابن رشد على جالينوس :

مآخذُ ابن رشد على جالينوس فى صميمها منهجية تتعلق بالمبادئ والأسس التى تقوم عليها المعرفة الطبية. وكثيرًا ما يلاحظ ابن رشد افتقار بعض المعارف عند جالينوس إلى سند راسخ من اليقين البرهانى أو التجريبى، كما ينبّه إلى خلطه وعدم تمييزه بين المعرفة الاستنباطية الضرورية التى تلزم النتائج عن مقدماتها بالضرورة وبين المعرفة الاستقرائية التجريبية والتى يكون طابعها الاحتمال والترجيح، وهو ما

---

(١) الرازى: «الشكوك على جالينوس، ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣ (أ - ب) ؛ و«الحاوى»، جـ ٢ ص ٣٥ - ٥١.

يظهر جليًا فى كتابىْ ابن رشد: «الكليات» و«فى الترياق»، وفى تلخيصاته وعروضه النقدية على كتب جالينوس، وعلى الخصوص كتاب «فى القوى الطبيعية». وفى مناسبات عديدة كان ابن رشد يصرح بأن آراء جالينوس «إقناعية» لاتتجاوز فى الإقناع رتبة الأقاويل الجدلية، وربما ساوى بعضها فى ذلك الأقوال البلاغية»[١]. وابن رشد ينبّه كذلك وهو يعلّق على بعض ما كتبه جالينوس إلى وجوب عدم الخلط بين العام والخاص. ونجد ابن رشد أيضًا يَردُّ منهج «القياس» عند جالينوس، ويأخذ عليه عدم التفاته إلى أن كل مريض هو حالة خاصة تستدعى علاجًا خاصًا. وابن رشد ـ وهو يدرك العلاقة الصحيحة بين علم الطب وغيره من العلوم ـ يرى ضرورة استناد الطب إلى العلم الطبيعى، مع وجوب التمييز كذلك بين علم الطب وكلٍّ من العلم الطبيعى والعلم الرياضى؛ إذ يجب أن يُتكلم فى كل شىء بحسب ما يمكن فى ذلك الشىء ـ كما يقول أرسطو ـ فإنه ليس ينبغى أن نطلب من الخطيب برهانا، ولا من المهندس إقناعا. والقول فى هذه الأشياء ها هنا إنما يكون بأن نتسلَّم من العلم الطبيعى جميع ما يحتاج إليه ها هنا، فإنَّ تكلّفَ البُرهان على هذه الأشياء ـ التى نروم القول فيها حيننا هذا ـ نظرٌ غير مناسب فى هذه الصناعة»[٢]. وهذا ما جعل ابن رشد يحمل على جالينوس ـ كما يحمل على الكندى كذلك ـ حملة شديدة لإرجاعه قوى الأدوية إلى خصائص عديدة[٣]. ولربطه الطب بالتنجيم، وإن كثيرًا من الأطباء ـ كما يقول ابن رشد ـ كانت تأتى أقاويلهم فى هذه الصناعة «غير خاصة ولا مناسبة؛ وذلك لأنهم يرومون بيان أمور عامة لموجودات خاصة، فتكون محمولاتهم من غير أول ولا من طريق ما هو؟ فيقعون دون ما

---

(١) ابن رشد: «تلخيص كتاب القوى الطبيعية»، ص ٢٩٦.

(٢) ابن رشد: «كتاب الكليات»، ص ٣٨٥.

وفى تلخيص القوى الطبيعية يقولُ ابن رشد: «قلت: القول فى النحو على الحقيقة وهو المقالة الأولى من الكون والفساد، والنظر فى هذا كله ليس للطبيب إلا بما هو صاحب علم الطباع»، ص ١٩٥.

(٣) يقول ابن رشد: إن الذى أوقع الأطباء «فى هذا التخبط إنما هو الرجل المعروف بالكندى وذلك أن هذا الرجل كتب مقالة أراد فيها أن يتكلم فى القوانين التى بها تعرف طبيعة الدواء المركب، فخرج إلى التكلم فى صناعة العدد وصناعة الموسيقى، على جهة ما يعرض لمن ينظر فى الشىء النظر الذى بالعرض، وأتى هذا الرجل فى هذا الكتاب بهذيانات وشناعات، وجعل يقول إن نسبة الدرجات الأربع من درجات الأدوية هى نسبة الأضعاف، حتى تكون الدرجة الرابعة ستة عشر ضعفا... وأى اختلال فى هذه الصناعة أعظم من هذا الاختلال؟»، «الكليات» ص ٤٧٢ – ٤٦٣». ولا يعفى ابن رشد من يشايع هذا الرأى حتى وإنْ كان جالينوس. ومن «عادة الناس إذا غلط رجل معروف أن يتبعوه لما غلب على الظن من طبائعهم من قوة التقليد» (ص ٤٦٤): فلا يجب أن ننظر إلى مثل هذه القوانين على أنها أكثر من مجرد قوانين ظنيّة. و«تجد جالينوس وسائر الأطباء قد راموا أن يضعوا قوانين يُستدل منها على أفعال الأدوية فى الأبدان الإنسانية، وهى وإن كانت .. أدلة ظنية، بل إن ذهبنا مذهب الترفيع نقول إنها أكثرية لاضرورية فإن لهما منافع: إحداها أنها تنبه الإنسان إلى التجربة، فإنْ ساعدته التجربة على ظنه قطع على ذلك... وأيضًا فإن هذه الدلائل نافعة فى المقايسة بين الأشياء التى شهدت التجربة أنها غذائية أو دوائية». (ص٣٨٣).

يرومونه من البرهان، فتصير أقاويلهم جدلية، وأرفع رتبتها أن تكون منطقية صورية. وهذا لائح لمن زاول صناعة المنطق... ولذلك كثيرًا ما تقع كاذبة. وجالينوس عرض له هذا كثيرًا فى كتاب «المزاج»؛ فإن كتاب المزاج ليس يتبع فيه التعليم الواقع فى كتاب الاسطقسات اتباعًا برهانيا»(١).

ومن ثمّ يَطرح ابن رشد ابتداءً تصور أن يكون طابع علم الطب نظريًا تجريديًا يقوم على مبادئ كلية ونظرات عقلية؛ إذ «ليس يكفى فى هذه الصناعة بالعلم دون التجربة، ولا بالتجربة دون العلم بل بهما معًا». ويؤكد هذا قول: «وينبغى أن تعلم أنه لا سبيل إلى الوقوف فى هذا العلم على إمكان مرض يحدث أو لا إمكانه، مما لم يشاهد إلا بطريق تخمينى، وذلك فى الأكثر، بل سبيل جميع الأمراض ها هنا أن تثبت بالحس والمشاهدة»(٢).

كان من الطبيعى إذن أن لا يوافق ابن رشد على تعريف جالينوس لعلم الطب، وأن يعيد صياغة التعريف بحيث يتلاءم مع الحدود المشروعة لهذا العلم ومع المناهج المناسبة والغايات الحقيقية؛ فيقول فى «كتاب الكليات»: «إن صناعة الطب صناعة فاعلة عن مبادئ صادقة يلتمس بها حفظ صحة بدن الإنسان وإبطال المرض، وذلك بأقصى ما يمكن فى واحد واحد من الأبدان، فإن هذه الصناعة ليس غايتها أن تبرئ ولابد، بل أن تفعل ما يجب بالمقدار الذى يجب وفى الوقت الذى يجب ثم ينتظر حصول غايتها»(٣). و«لما كانت الصنائع الفاعلة بما هى صنائع فاعلة تشتمل على ثلاثة أشياء: أحدها معرفة موضوعاتها، والثانى معرفة الغايات المطلوب تحصيلها فى تلك الموضوعات، والثالث معرفة الآلات التي بها تحصل تلك الغايات فى تلك الموضوعات. انقسمت باضطرار صناعة الطب أولا إلى هذه الأقسام الثلاثة»(٤). ولأن طابع المعرفة الطبية احتمالية، و«ينبغى أن يُقال فى ذلك بحسب الطاقة، فإنه غير ممتنع أن تلوح ها هنا أشياء فيما بعد يمكن منها الوقوف على اليقين فى كثير مما لايمكننا نحن فى زماننا هذا»(٥).

* * *

(١) ابن رشد: «كتاب الكليات»، ص ١٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٠، ويراجع أيضًا: كتاب «فى الترياق» ٢٩١ – ٢٩٢ فى تأكيد هذا المنحى التجريبى.

(٣) ابن رشد: «كتاب الكليات»، ص ١٢٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

يأخذ ابن رشد على جالينوس افتقار عرضه للمادة الطبيَّة إلى نسق محكم، وذلك إلى جانب ما فيها من حشو وتطويل واضطراب فى التعريفات وعدم تحديد الاصطلاحات تحديدًا دقيقًا مما يؤدى فى النهاية إلى اضطراب البراهين، كما لايوافق ابن رشد على تقسيمات جالينوس للموضوع الطبى[١]. ويلاحظ ابن رشد أن جالينوس فى رَدِّه على معارضيه من الفلاسفة والأطباء قد أطال فى معاندتهم «إطالة كبيرة لامعنى لها». وكثيرًا ما كان يقول فى ثنايا تلخيصاته لبعض أعمال جالينوس: «فحذفنا ذلك»، وغرضه بالطبع توخِّى الدقة والوضوح[٢].

وإن حفاوة ابن رشد بتحديد الاصطلاحات لتمثل أحد الأسلحة المنهجية العامة فى نسقه الفكرى. وهو دائم التنبيه إلى خطر الركون إلى الأسماء المشتركة المقولة على الأشياء، إذْ إنَّ الأشياء المقولة باشتراك الاسم لايوجد فيها مساواة»[٣]. وإن «فضيلة اللفظ إنما هو فى جودة الإبانة؛ لأن فضيلة كل شىء هو فى فعله، وفعل اللفظ الإبانة»[٤]. ولذلك كثيرا ما كان ابن رشد يبدأ شروحه الطبيّة بقوله: «ونبتدئ قبل ذلك بشرح الأسماء»[٥].

فى «كتاب الكليات» يثير ابن رشد اعتراضات قوية على جالينوس، ويختلف معه حول صحة عدد من القضايا الطبية، منها: تلك المتصلة بالقلب والشرايين والتنفس، فلا يوافقه على أن القوة النبضية خاصة بالقلب فقط وأن الكبد عروقها لاتنبض فيربط التنفس ـ أى: حركة الرئة ـ بالنبض. مثيرًا بذلك مشكلة علاقة القلب بالرئة وهو ما سَلَّم جالينوس بخلافه، ويختلف ابن رشد مع جالينوس فيما يذهب إليه من أن التنفس فعلٌ للقوة الإرادية؛ واحتجاجه على ذلك بأن لنا أن نتنفس، أو لا نتنفس، وأيضًا بأن الآلة الخاصة بهذه القوة هى العصب والعضل. يقول ابن رشد: «وأما ما يحتج به جالينوس على أن هذه القوة إرادية محضة، من أنها تبطل بقطع العصب، فليس فى ذلك حجة، وهو موضع مختل، كما قيل غير ما مرة. فإنه إذا ارتفع العصب فارتفع بارتفاعه حركة ما، فليس يلزم ضرورة إذا وجد العصب أن توجد تلك الحركة، حتى يكون العصب هو السبب الخاص فى ذلك الفعل. وقد شوهد أنَّ من شُدَّ له عرقا السبات الصاعدان إلى

---

(١) يُراجع مثلا: «كتاب الكليات»، كتاب الصحة، فصل ٢٧، ١٢٧.

(٢) من ذلك مثلا تعقيبه على كتاب «الحميات» لجالينوس: «هذا تلخيص ما قاله هذا الرجل فى علّة الحميات النائبة»، وقد أطال فى ذلك وكرره حتى صار ذلك سببا لاستغلاقه وقلة تحصيله» ، ص ٣٠٩.

(٣) ابن رشد: «تلخيص كتاب المزاج»، ص ١١٥.

(٤) ابن رشد: «تلخيص كتاب القوى الطبيعية»، ص ١٦٥.

(٥) ابن رشد: «تلخيص كتاب المزاج»، ص ٧٥.

الدماغ أنه تختل أفعاله الإرادية كلها؛ ولذلك سُمِّى هذان العرقان بهذا الاسم، وحكى الرازى أن ملوك الهند كانت تقتل بذلك. إلا أن جالينوس ينكر ذلك، وزعم أنه ليس يعرض عن شد هذين العرقين شىء، وإنما يعرض عن شَدّ العصبتين الملتصقتين به أن يبطل الصوت فقط. وأيضا فما الذى يمنع أن يكون فعل العصب فى ذلك إنما هو أحد ما يتم به هذا الفعل، فإذا اختل هو ضرورة اختل ذلك الفعل، وليس هو سببًا خاصًا بذلك، ولا يلزم أن تكون كل حركة للعصب مدخل فى وجودها أن تكون ولابد إرادية محضة، وكيف لا وهو يُقر أن حركة الأجفان إنما تكون بالعصب، وهذا كله بيِّن بنفسه»[١]. ويخلص ابن رشد إلى أن التنفس فعل طبيعى شأنه شأن النبض، وأن حركة الرئة تابعة لحركة الصدر وتكون قسْرا لامن ذاتها. وابن رشد يرجع خطأ جالينوس إلى أنه لم يؤسس رأيه هذا على التشريح أو الملاحظة والتجربة، بل على استدلال منطقى غير سليم.

ويرفض ابن رشد تفسير جالينوس لفعل الإبصار؛ «إذْ ليس الإبصار لشىء يخرج من العين على ما يرى ذلك جالينوس، بل العين تقبل الألوان بالأجسام المشفَّة التى فيها على الجهة التى تقبلها المرآة. فإذا انطبعت الألوان فيها أدركتها القوة الباصرة. وهذا كله قد تبيَّن فى العلم الطبيعى»[٢].

وينقد ابن رشد جالينوس فيما يذهب إليه من أن «مَنِىَّ المرأة له مدخل فى الولادة»[٣] ويتفق ابن رشد مع ما يذهب إليه الرازى فى «كتاب الحاوى» فى علاج الحمّى البلغمية والسوداوية على خلاف جالينوس ، فيقول: «وأما الحمى البلغمية والسوداوية فإن الرازى يُسهِّل فى أوائلها لأنه الذى يرى هذا الرأى بإطلاق؛ أعنى أن يُسهِّل فى أوائل الحميّات، فأما جالينوس فقد صرَّح فى حمىّ السوداء أنه لاينبغى أن يُسهَّل فى أوائلها، وذلك فى رسالته إلى أغلوقن»[٤].

ومع أن ابن رشد قد يوافق أحيانا على ما يذهب إليه أبقراط وجالينوس تقديرا لما لهما من مكانة رفيعة إلا أنه يجعل للمشاهدات الإكلينكية القول الفصل. وهنا نشير إلى استفادة ابن رشد البالغة من خبرة الرازى الإكلينيكى العظيم. ويحضرنا هنا قول ابن

---

(١) ابن رشد: «كتاب الكليات»، ص ٢٠٤ - ٢٠٥. وملاحظ أن ابن رشد ينقل هنا رأى الرازى الذى أورده فى كتاب «الشكوك على جالينوس» ص ٩ - ب.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٥. ويقارن بما أورده الرازى فى هذا الخصوص.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٧ - ١٨٩، ويقارن بما أورده الرازى من قبل.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٢٩ - -٥٣٠.

رشد فى «كتاب الكليات» وهو يتحدّث عن أيّام البُحران: «وبين القدماء اختلاف فى الأيام الحميدة من هذه والذميمة، لكن هذه الأيام هى التى شهد بها الرجلان المتقدمان فى هذه الصناعة، وهما: أبقراط وجالينوس، والظن بهما أوثق والنفس إليهما أميل، لكن مع هذا ينبغى أن تعلم أن هذه أمور أكثرية لا أمور ضرورية. وقد زعم الرازى أنه جَرَّب فى المارستان نحو من ألفى رجل صدقت فى أكثرهم دلالات هذه البحارين وكذبت فى الأقل»[1].

* * *

وبعد؛ فهذه دلائل نعتقدها كافية فى مراجعة حكم لايزال يُروِّج له البعض، وهو أن مرجعية ابن رشد الطبيّة يونانية ـ أبقراطية أرسطية جالينية ـ متجاهلين بذلك ما حدث من نقد وتعديل وإضافة للتراث اليونانى، ومتجاهلين أيضًا ما لروافد الحضارات الشرقية من أثر فى تأسيس بنية العلم فى الحضارة الإسلامية، ومُسْقِطين من حسابهم ما حدث من تطور حقيقى للعلم ـ سواء على مستوى الموضوع والمنهج، أو على مستوى النظرية والتطبيق ـ فى تاريخ العلم عند المسلمين فى العصر الوسيط. وما نحسبنا بحاجة إلى التعليق على بعض الدراسات الأوربية الراهنة التى ترى فى طب ابن رشد انتصارًا للمنهج الاستنباطى الأسكولائى.

---

(١) ابن رشد: «كتاب الكليات». ص ٢٢٢. ويُراجع كتاب «الشكوك» للرازى. ص ٢٨ - ب.

(٢) من أمثلة هذه الدراسات كتاب Dominique Urvoy عن ابن رشد الصادر عن دار Routledge. لندن عام ١٩٩١.